الميثاق
الاثنين : 9 / 9 / 2013م
الموافق :3 / ذو القعدة / 1434هـ
العدد: (1676)

رجب يطالب بتطبيق القانون في قضيته مع رئيس مستشفى الثورة بتعز

ناشد الأخ محمد رجب الأجهزة المعنية بمحافظة تعز بسرعة التدخل والنظر في قضيته مع رئيس هيئة مستشفى الثورة بتعز.

وبحسب رسالة الشكوى التي تلقتها الصحيفة فإن الشاب أيمن محمود رجب تعرض في أواخر يوليو الماضي لحادث مروري أثناء قيادته لدراجته النارية وتسبب به نجل رئيس هيئة مستشفى الثورة أمير يحيى درهم الشيخ الذي كان يقود سيارة المستشفى وكان يتسابق بسرعة جنونية مع سيارة أخرى كما جاء في الشكوى، لكن تقرير إدارة المرور لم يذكر أنها تابعة لمستشفى الثورة وتضيف الشكوى بأن الدكتور الشيخ رفض الى اليوم تسليم السيارة وسائقها الى ادارة مرور محافظة تعز.

وطالب والد أيمن الأجهزة المختصة بتنفيذ الاجراءات القانونية وضبط السائق والتحفظ على سيارته واحالة القضية الى النيابة مشيراً الى أن المجني عليه لايزال في حالة حرجة حيث أدى الحادث الى كسر في رجله وارتجاج في المخ وتكسر اسنانه السفلية والعلوية.

قدّرت دراسة يمنية حديثة شملت ثماني محافظات يمنية العدد الكلي للأطفال المتسوّلين بحوالي 30 ألف طفل وطفلة دون سن 18 سنة، ولا يشمل هذا العدد كبار السن من الذكور والإناث الذين خرجوا للتسوّل تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة والفقر المدقع.

وقالت دراسة بعنوان " ظاهرة التسوّل وأثرها الاجتماعي والتربوي في اليمن- دراسة تطبيقية- أمانة العاصمة (صنعاء) أنموذجاً" ، إن ظاهرة التسوّل تبدو اليوم في المدن اليمنية الكبرى أكثر من غيرها وفي العاصمة صنعاء عشرات الآلاف من المتسوّلين، كما أنهم يوجدون بكثرة في مدن محافظات تعز وعدن والحديدة.

في دراسة حديثة:

30 ألف طفل متسول يجوبون شوارع العاصمة

ولفتت الدراسة التي أعدّتها الدكتورة نورية علي حمّد والدكتور محمد أحمد الزعبي إلى أنه لا توجد إحصائيات دقيقة بخصوص تحديد حجم ظاهرة التسوّل، وإذا وجدت بعض الإحصائيات التقديرية فهي ناجمة عن بعض نتائج الدراسات التي تناولت ظاهرة التسوّل أو أطفال الشوارع وتتبّعت مثل هذه المسائل عن طريق العينات العشوائية في بعض المحافظات وبخاصة في كل من العاصمة صنعاء وعدن.

وأشارت تقديرات المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومنظمة اليونيسف إلى أن عدد المتسوّلين من الأطفال يصل إلى 7 آلاف طفل وطفلة في العاصمة وحدها. كما قدّر في نهاية عام 2000 عدد الأطفال في الشارع المتسوّلين بحوالي 4960 وأن حوالي 51% منهم قدموا من الريف. وفي عام 1993 قدّر حجم المتسوّلين من الأطفال فقط بحوالي 562 في العاصمة 10% منهم من المعاقين.

واعتبرت الدراسة ظاهرة التسوّل في اليمن بشكل عام وتسوّل الأطفال بشكل خاص من أكثر الظواهر بل والمشكلات الاجتماعية التي تنامت وبرزت على السطح حتى أنها غدت من الأمور المقلقة والمستهجنة وقد مسّت شرائح سكانية كبيرة لا حول لها ولا قوة.

"الفقر والبطالة والتفكك الأسري وراء أطفال الشوارع

وعزت الدراسة التي قدّمت في المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الأسباب والظروف المؤدية إلى تنامي ظاهرة التسوّل في اليمن إلى "العامل الاقتصادي ويتمثّل في فقر الأسرة وتدنّي مستوى المعيشة، وعجز الأسرة عن إشباع الحاجات الأساسية لأفرادها خاصة حاجات الأطفال، وبطالة رب الأسرة والشباب فيها، والأمية والتسرّب من التعليم، وانحسار قيم التكافل والتراحم الاجتماعيين وإحلال القيم الفردية محل القيم الجماعية، والتفكّك والعنف الأسري".

وأشارت الدراسة إلى أن كثيراً من المتسوّلين من الكبار والصغار أو الذكور والإناث خاصة في العاصمة صنعاء قد قدموا من الريف المجاور أو من المحافظات الأخرى وهم اليوم يعيشون على هامش الحياة الحضرية مكوّنين في المدن بيئات عشوائية أو تجمعات غير منتظمة أو منظّمة في مساكن عشوائية غير مؤهّلة وتحولت هذه المناطق العشوائية والبيئات الفقيرة إلى بيئات طاردة للأطفال إلى الشوارع ومحفّزة للتسوّل.

مشيرة الى أن سكان هذه التجمعات يمثّلون خليطاً من الأخدام والفئات الهامشية الأخرى ويشكل الفقر قاسماً مشتركاً للعيش معاً. ونتيجة للزحف الكبير إلى صنعاء فإنها تشهد نمواً سكانياً سنوياً عالياً يصل إلى 5,5% ومتوسط عدد الأفراد في السكن الواحد يتراوح ما بين 6- 8 أفراد وربما يصل إلى عشرة فأكثر في الأحياء الفقيرة الهامشية.

ونوّهت إلى أن "هناك تداخلاً كبيراً بين أطفال التسوّل وأطفال الشارع وحتى عمالة الأطفال الهامشية، فهؤلاء جميعاً هم أبناء أسر فقيرة ونجدهم في نهاية المطاف يمارسون التسوّل بشكل أو بآخر".

وأظهرت الدراسة أن نسبة الأسر التي تمارس التسوّل بكامل أفرادها قد انخفض من حوالي 20% عام 1993 إلى حوالي 16% عام 2010، أما الأسر التي تمارس التسوّل بجزء فقط من أفرادها بمن فيهم الأطفال فقد ارتفعت من حوالي 43,8% إلى حوالي 53,1% خلال نفس الفترة مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأمهات أو الآباء الذين يمارسون التسوّل مع أبنائهم وبناتهم.

وذكرت أن عاملي الفقر والبطالة بالإضافة إلى عوامل أخرى يأتي في طليعتها التفكّك الأسري وغياب الأب وتضخّم حجم الأسرة بسبب ارتفاع معدل الخصوبة في اليمن وضع على عاتق المرأة اليمنية مسئوليات اقتصادية كبيرة حيال أسرتها، ودفع بها بالتالي إلى الشارع للتسوّل، الأمر الذي معه تضخّم عدد النساء المتسوّلات وتضخّمت معه نسبة الإعاقة بين هؤلاء المتسوّلات ولا سيما أن المرأة وبسبب تكوينها البيولوجي الخاص معرّضة أكثر من الرجل لهشاشة العظام ولأمراض أخرى تتعلق بالحمل والولادة، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه الكثير من أشكال الإعاقة.

في تقرير برلماني

اتساع ظاهرة الفساد المالي في المناقصات الحكومية

«الميثاق»- جمال مجاهد

أكّد تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلّفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية عدم وجود تحسّن في المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال والاستثمار نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية بالبلاد وتراجع الإنفاق الاستثماري والتنموي سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة والفقر.

وأوضح التقرير الذي حصلت على نسخة منه- "الميثاق" أنه بالرغم من توظيف 45 ألف من المسجلين بالخدمة المدنية وبنسبة 25% ، إلا أنه لم يتم توزيع بعضهم حتى الآن في ظل تحمل الخزينة العامة للدولة مرتباتهم طيلة الفترة الماضية وحتى الآن.

ولاحظ التقرير التصاعد المتسارع في حجم الدين الداخلي خلال الأعوام السابقة وبما يهدد إستدامة المالية العامة للدولة نتيجة تزايد الأعباء المترتبة على هذا الدين.

وأضاف: أنه بحسب تقرير البنك المركزي الخاص بالدين والمساعدات حتى 2012/12/31 فإن رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي قد مثل في نهاية العام 2012 ما نسبته 58% من الناتج المحلي، وهذه النسبة وفقاً لمؤشرات القدرة على تحمل الدين ومخاطر السيولة المرتبطة بالدين، قد تجاوزت تلك النسب والمؤشرات المتعارف عليها حسب المعايير الدولية والمحددة بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي. كما اقتربت نسبة الدين العام إلى إيرادات الدولة إلى الوضع غير المستدام. ومن جهة أخرى فقد بلغ عبء الدين العام إلى ما نسبته 20% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة نهاية العام 2012 مقترباً من الوضع غير المستدام حسب المعايير الدولية والمحددة بنسبة 25% من الإيرادات العامة للدولة.

الدين العام الداخلي والخارجي بلغ 58% من الناتج المحلي وتجاوز المعايير الدولية

وبيّن التقرير أن الموازنات العامة للدولة لعامي 2012 و2013 لم تعكس أي إصلاحات في مجال إدارة المالية العامة وإصلاح السياسة المالية.

كما ظل موضوع إصلاح إدارة المالية العامة من القضايا ذات الأولوية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بما فيما حكومة الوفاق الوطني، وأنفق على هذه الإصلاحات مبالغ مالية كبيرة سواء من التمويل المحلي أو من التمويل الخارجي "قروض ومنح".

وأضاف: "تشير الحكومة بصورة متكررة في جميع بياناتها وبرامجها المختلفة إلى تبني الكثير من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إصلاح إدارة المالية العامة. إلا أن تلك الإجراءات لم يترتب عليها آثار ايجابية على مكونات المالية العامة وعلى وجه الخصوص استمرار تحقيق نتائج تنفيذ الموازنات العامة للدولة عجوزات سنوية، واستمرار التوسع في الإنفاق الجاري والإنخفاض في الإنفاق الاستثماري، وارتفاع الرصيد القائم للدين العام الداخلي وما يرافقه من زيادة كبيرة في الأعباء السنوية المترتب عليها، وضعف القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية، وتحقيق وفورات وتجاوزات في نتائج تنفيذ الموازنة وبمبالغ ونسب كبيرة، ووجود حسابات وصناديق خاصة خارج إطار الموازنة، وتدني حصيلة الايرادات العامة غير النفطية خصوصاً الضريبية منها واعتماد الموازنة وبشكل كبير على عائدات النفط، واستمرار اتساع ظاهرة الفساد المالي خصوصاً في المناقصات الحكومية والإجراءات الضريبية والجمركية والنفط والغاز".

ولفت التقرير إلى عدم التزام الحكومة بما ورد في برنامجها من تعزيز نظام المشتريات والمناقصات والرقابة عليها وفقاً للقانون، حيث قامت الحكومة بإبرام عدد من عقود شراء الطاقة بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات، وعدم تقديم مشروع تعديل للقانون لتلافي جوانب القصور في القانون النافذ.

وذكر التقرير أنه بالرغم من توصيات مجلس النوّاب المتكرّرة بضرورة تنمية وتحسين الإيرادات غير النفطية كونها موارد مستدامة، إلا أنه لوحظ استمرار إخفاق الحكومة في تنمية الموارد العامة غير النفطية خصوصاً من الإيرادات الضريبية "الضرائب، الجمارك، الزكاة" حيث أن الزيادة أو النمو المحقق في الحصيلة الضريبية لعام 2012 مقارنةً بالعام السابق لم يكن ناتجاً عن تحسن في أداء الحكومة وبذل جهود إضافية في هذا المجال، وإنما يرجع إلى عدة عوامل وأسباب غير مرتبطة بتحسن مستوى الأداء هي "زيادة ضرائب الدخل..

كما أن تدني الحصيلة الضريبية بصورة عامة يعود بشكل أساسي للعديد من السلبيات والاختلالات والتي من أهمها "عدم القدرة على التطبيق الكامل لقانون الضريبة على المبيعات، واتساع ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي خصوصاً في الأنشطة التجارية والصناعية لبعض كبار المكلفين، وعدم ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية وفقاً للقوانين واللوائح النافذة، واستمرار ظاهرة البيانات الجمركية المعلقة وتراكم الملفات الضريبية".